المرأة في العراق بين المتطلبات والتحديات وبرامج التمكين

أ.م.د. سهيلة عبد الزهرة مستور الحجيمي [1] أ.م.د. صادق طعمة خلف البهادلي [2]

كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية

قسم الاقتصاد قسم المالية والمصرفية

dr_sohayla1973@uomustansiriyah.edu.iq

mstfcb2010@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص:

تمكين المرأة فـــي العراق ومشاركتها في الحياة العامة للمجتمع العراقي كونها تمثل 50% من سكان هذا المجتمع لذلك البحث فيه عملية مثمرة للغاية كون المرأة لها مساهمة فاعلة في عملية التنمية المستدامة بشرط توافر المتطلبات وتجاوز التحديات التي تقف حائلا امام أخذ دورها الطبيعي وفرصتها وحقها في المجتمع لاسيما في ظل المتغيرات الحديثة التي طرأت على المجتمع العراقي بعد عام 2003 وعليه برامج حقيقية لتمكينها حق انساني أساسي ، اذ ان مسألة تمكين المرأة في المجتمع العراقي والكيفية والبرامج التي يتم من خلالها التمكين مع السبل الكفيلة بتحقيق ذلك باعتباره مفردة من مفردات التنمية المتكاملة في المجتمع .

عالج البحث مشكلة مشاركة المرأة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي لازالت ضعيفة على الرغم من انها اثبتت كفاءتها عندما تكون في موقع المسؤولية ، لذلك الحاجة ملحة لتكون شريك حقيقي في تقدم وبناء المجتمع في ظل فرضية مفادها ، ان كل المحاولات لازالت فقيرة لا ترتقي الى مكانة المرأة ودورها ومكانتها في المجتمع ، علما ان المرأة العراقية بإمكانها ان تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بكافة مستوياتها ، في حال توفرت لها مفردات التمكين بشكل حقيقي وواقعي ، لذلك البحث يهدف الى إعطاء الحلول الكفيلة للنهوض بواقع المرأة في العراق لتأخذ مكانتها الطبيعية والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع ، للحد من الصعوبات التي تقف بوجه هذا الدور الحقيقي للمرأة العراقية ، لاسيما ان المرأة تمثل 58.2% من اجمال السكان النشطين اقتصاديا .

الكلمات الافتتاحية: التمكين، مفهوم تمكين المرأة، متطلبات التمكين، تحديات التمكين، برامج التمكين.

Women in Iraq between requirements, challenges and empowerment programs

Dr. Sohaila Abdul-Zahara Mastour

Dr. Sadiq Tohme Khalaf

Faculty member / College of Administration and Economics

Mustansiriyah University

Abstract :

Empowering women in Iraq and their participation in the public life of the Iraqi society, as they represent 50% of the population of this society. Therefore, researching this topic could be considered a very fruitful process, as women have an active contribution to the sustainable development process, provided that the requirements are met and the challenges that stand in the way of taking their natural role, opportunity and right in society, especially In light of the recent changes that have occurred in the Iraqi society after 2003, and it has real programs to empower them as a basic human right, as the issue of empowering women in Iraqi society and how and the programs through which empowerment is carried out with the means to achieve this is one of the vocabulary of integrated development in society.

The research addressed the problem of women's participation in all economic, social and political fields, which is still weak even though they have proven their efficiency when they are in a position of responsibility. Therefore, there is an urgent need to be a real partner in the progress and building of society under the premise that all attempts are still poor and do not rise to the status Women, their role and status in society, noting that Iraqi women can contribute to achieving sustainable development at all levels, if they are provided with the vocabulary of empowerment in a real and realistic way. Therefore, the research aims to give solutions to advance the situation of women in Iraq so that they can take their natural position and participate economically, socially and culturally in Society, to reduce the difficulties that stand in the way of this true role of Iraqi women, especially since women represent 58.2% of the total economically active population.

Key words: empowerment, the concept of women, requirements for empowerment, challenges of empowerment, empowerment programs.

المقدمة:

يعد الاهتمام بالمرأة وتمكينها جزءا أساسيا في عملية التنمية لكونها تشكل نصف المجتمع العراقي بنسبة 49.8 % من اجمالي السكان ، ولا تتقدم الشعوب الا بتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .ويحتل هذا الموضوع مكانة في بال المفكرين والباحثين والمؤسسات المحلية والدولية والتي اخذت تنظر الى المرأة كعنصر فاعل وشريك أساسي في التنمية ، لذا سيتم البحث والتقصي عن دور المرأة العراقية والجهود المبذولة في مجال تمكينها من اجل بناء قدرات الكادر النسوي المعزز لرفع نسب المشاركة في النشاط الاقتصادي والسياسي والفكري والثقافي لاسيما ان هناك مساعي حثيثة للاهتمام بتمكين المرأة من خلال استراتيجيات وبرامج وطنية ضمن اطار لرؤية شاملة للنهوض بواقع المرأة ومعالجة كل التحديات والصعوبات التي تقف امام اخذ مكانتها الحقيقية في المجتمع .

مشكلة البحث:

لازالت المرأة غيـر ممكنة فـي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، على الرغم من انها اثبتت كفاءتها عندما تكون في موقع المسؤولية، لذلك الحاجة ملحة لبناء قدرتها من خلال تعزيز مشارتها في عملية التنمية واعطاءها الدور الحقيقي لشريك في عملية بناء المجتمع واستدامة التنمية في كافة القطاعات التي تكون المرأة مستعدة للدخول فيها.

فرضية البحث:

1. بالرغم من كل المحاولات التي تبذل لتمكين المرأة في كافة المجالات لازالت هذه المحاولات فقيرة لا ترتقي بالمرأة لتحتل مكانتها الحقيقية في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
2. ان المرأة العراقية بإمكانها ان تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بكافة مستوياتها، في حال توفرت لها مفردات التمكين بشكل حقيقي وواقعي.

أهمية البحث:

يهدف البحث الى إعطاء الحلول الكفيلة للنهوض بواقع المرأة في العراق لتأخذ مكانتها الطبيعية والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، للحد من الصعوبات التي تقف بوجه هذا الدور الحقيقي للمرأة العراقية، لاسيما ان المرأة تمثل 58.2% من اجمال السكان النشطين اقتصاديا .

اهداف البحث:

1. التعرف عن واقع المرأة في العراق مع أهم المرتكزات الأساسي التي تمكنها من المشاركة في الحياة العامة المجتمع.
2. متطلبات وتحديات تمكين المرأة في العراق.
3. وضع البرامج الممكنة لزيادة قدرات المرأة وتمكينها وتعزيز مشاركتها بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة لأنها تمثل نصف المجتمع .

هيكلية البحث:

البحث من ثلاثة محاور ستناول في المحور الأول، واقع المرأة العراقية ، ومفهوم تمكين المرأة وأهم مرتكزاته الأساسية ، اما المحور الثاني سيركز على تحديات النهوض بهذا الواقع ، فيما المحور الثالث تقديم الحلول والبرامج المناسبة لتمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا .

الدراسات السابقة :

أولا : المرأة العاملة في العراق : دراسة اجتماعية ديمغرافية لدور المرأة العاملة في العراق ، اعدت هذه الدراسة من قبل الباحثة رجاء محمد قاسم في بغداد لمعرفة المعوقات والتحديات التي تواجه مشاركة المرأة في العمل السياسية والاقتصادي ومنظمات العمل الاجتماعي والنقابي والمؤسساتي وتوصلت الدراسة الى عدم اشتغال المرأة في الوظائف الإدارية القيادية يأتي لأسباب شخصية ترفض فيها المرأة العمل في هذه المواقع لانشغالها بالبيت وواجباتها الزوجية وتربية الأولاد وهذا جانب اما الجانب الاخر قد يرى المجتمع

ان المرأة غير مؤهلة لمثل هذه المواقع في العراق لعدم الثقة في قدرتها ومدة خدمتنهن في مجال العمل لا تؤهلن لأشغال مثل هذه الوظائف فضلا عن ضخامة مسؤوليات هذه الوظائف وفي بعض الاحيان تحصيلهن العلمي لا يؤهلن لأشغال مثل هذه المناصب

ثانيا : الدراسة اثر قيمة التعليم وعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي العراقي ، اعد هذه الدراسة حمدي عبد العظيم شياع ، في مركز المعرفة للدراسات والبحوث وخرجت الدراسة لمجموعة من الأسباب لانخفاض مستوى التعليم لدى المرأة العراقية منها يعود بخصوص اثر النظرة الاجتماعية لعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي وإدارة المؤسسات التي سببها البعد الديني والبعد الاجتماعي ، الذي يؤكد على عدم ضرورة عمل المرأة عندما يكون الزوج والعائلة قادرة على اعالة المرأة اذ ان المنزل والزوج والأولاد أولى بعملها والاهتمام به اذ تقوم النظرة الدينية لعمل المرأة في حالات الضرورة وعلى أساس التفرقة بين الاعمال المناسبة للرجال والاعمال التي هي ملائمة لطبيعة المرأة الجسمانية والبيولوجية (النوع الجسماني : ذكر ، انثى) .

ثالثا : الواقــع المتغير للمرأة العراقية الواقع والتحديات ، بحث للدكتور علي محمد العقيد ، خرجت الدراسة الى ان التغيرات المجتمعية في العراق تسبب بحصول واقع جديد للمرأة العراقية حصلت فيه أدوار جذرية اذ بدأت تشغل المرأة مواقع لم تكن متاحة لها المشاركة فيها ودخلت الحياة العامة بجوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كافة وأصبحت مساهمة وفاعلة ومشاركة بكل هذه الابعاد لذلك ظهرت تجمعات وحركات ومنظمات نسوية كرد فعل طبيعي على الاقصاء السياسي والاجتماعي التي تعاني منه المرأة العراقية لمدة طوية من الزمن . ان التجارب المؤلمة التي كانت تعيشها المرأة العراقية من حروب وفقد للأحبة والعوز والحصار الاقتصادي واحداث ما بعد 2003 من عنف واحداث إجرامية اكسبتها خبرة وقوة على مواجبة الاحداث الجسام واستطاعت ان تكسر الطوق لتكون فاعلة ومساهمة في جميع الشؤون العامة .

اولا:- أهم المرتكزات الأساسية لتمكين المرأة ... الاطار المفاهيمي والنظري

ان قضية تمكين المرأة في العراق حالها حال تبني هذا الموضوع في البلدان العربية ، بدأت فصولها ولم تنته بعد ، كما انها لا تخص شعبا من الشعوب بذاته ، لذلك مطالبة المرأة من اجل الحرية والمساواة مستمرة ولم تشعر لاسيما في بلداننا العربية انها حققت ما تريد ، وعليه البحث في واقع المرأة في العراق ضرورة للتعرف ، هل حصلت على حقوقها في التعليم والعمل ومساوات الرجل العامل في الأجر فضلا عن حقوق أخرى في المشاركة في مجالات البناء المختلفة في المجتمع .

1 – مفهوم التمكين وأهدافه

ذكر في كتاب الله تعالى " الذين ان مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة واتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور "، كنوع من التمكين ومراعاة الحق الشرعي للمرأة في الحياة بالرغم من عدم ذكر هذا صراحة في الآية الكريمة ، ومفهوم التمكين الذي هو(عملية تعزيز القدرات والارتقاء بواقع الانسان " رجلا وامرأة "، لمعرفة حقوقه وحقوقها ، وواجبات كل منهما وتوفير الوسائل الثقافية والمادية والمعنوية والتعليمية لتمكينها من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد على مستوى الأسرة وعلى مستوى الحياة العامة) ،كما يعرف التمكين بانه العمليات التي يقوم بها أخصائي تنظيم المجتمع النشط لمساعدة جماعة أو مجتمع في تحقيق تأثير معين لتحقيق مطالب شرعية لهم (المشهداني،2012 : 258–275) . ويهدف التمكين بصفة عامة اكتساب الفرد القدرة على اكتساب ذاته ، وما بداخله من قدرات ومهارات يصل بها الى نوعية الحياة التي يريها ولا تعني التنمية الحصول على المزيد بل التطور نحو الأفضل وزيادة الخيارات المتاحة وتحسين فرص الوصول الى الخدمات والسلع وتعزيز قدرات الأفراد(كليوي ومظلوم،2019–2020 :312). أن طرح تمكين المرأة بتفاصيله المتعددة جاء في دراسات الأمم المتحدة ، وتم الاهتمام بالمرأة وفق التنمية عام 1975 معلنة المنظمة الدولية " الأم المتحدة " تسمية لتلك السنة " بالسنة العالمية للمرأة " ، في مدينة مكسيكو ستي تحت شعار " أن التنمية المستدامة لأي بلد يتطلب المشاركة القصوى

للمرأة الى جانب الرجل في جميع المجالات " ، وما تلى هذا المؤتمر التأكيد على ضرورة أسهام المرأة اسهاما فاعلا عن طريق زيادة قدراتها وممارسة أدوار تنموية سواء من حيث المشاركة في خطط التنمية او المشاركة في إقامة المشروعات التنموية (المهداوي واخرون،2013 :87-88).

2- مفهوم وقياس تمكين المرأة :

شهد القرن الماضي تغيرات جوهرية أصابت مركز المرأة ودورها في المجتمع وادخلت مفاهيم جديدة لأنصاف المرأة على صعيد المساواة والتمكين، ومن أهم هذه المفاهيم مفهوم تمكين المرأة وتعزيز دورها في المجتمع. وقد ظهر مفهوم تمكين المرأة في ثمانينيات القرن الماضي واصبح من المفاهيم المحورية في دراسات النوع الاجتماعي ، وقد عد البنك الدولي تمكين المرأة من العناصر الأساسية في عملية التنمية ومكافحة الفقر واصدر تقريرا يقول فيه ان تمكين المرأة هو هدف من أهداف التنمية وكما يلي(تقرير البرنامج الانمائي ،2012 :4).

1- ان تحقيق العدالة الاجتماعية هو هدف في حد ذاته .

2- هو ان تمكين المرأة هو وسيلة لتحقيق اهداف أخرى كمحاربة الفقر.

3- ان تمكين المرأة هو إحساس بقيمة الذات ولها الحق بالاختيار وامتلاك الفرص والموارد وان يكون لها الحق بامتلاك القوة للسيطرة على حياتها داخل وخارج المنزل وان يكون لها الحق القدرة على التأثير في اتجاه التغيير الاجتماعي لخلق نظام اقتصادي واجتماعي اكثر عدالة وعلى الصعيدين الوطني والدولي . ويوصف التمكين بانه العملية التي بواسطتها تصبح النساء قادرات على التعرف على أوضاعهن حتى تتمكن من اكتساب المهارة والخبرة ويطورن قدراتهن بالاعتماد على الذات ، كما يكتسب التمكين أهمية إضافية في مقارنة النوع الاجتماعي لأنه يقوم على ثلاثة مظاهر مترابطة كما يلي (سكينة ،2007 :17):

1- مظهر القدرة على (الذي يمكن النساء من المشاركة بنشاط متساو في صنع القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) .

2- مظهر القدرة مع (الذي يمكن النساء من تنظيم أنفسهن مع غيرهن من النساء من أجل تحقيق أهداف مشتركة).

3- مظهر القدرة في (الذي يمكن النساء من أن يصبحن أكثر وعيا وثقة بالنفس) .

وجاء في تعريف البعض لتمكين المرأة (اسماعيل،2006 :161) انه استخدام السياسات العامة والإجراءات التي تهدف الى دعم مشاركة النساء في الحياة السياسية والاقتصادية او غيرها وصولا الى مشاركتهن في صنع القرارات التي لها تأثير مباشر على المجتمع ومؤسساته المختلفة) .

مما تقدم يمكن تعريف تمكين المرأة بانه مجموعة الإجراءات والسياسات والبرامج والاستراتيجيات الوطنية التي تنمي في المرأة الاستقلالية والإرادة والمشاركة الفعالة في كافة الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع العراقي. الذي يوضح مدى مشاركة النساء في دولة ما في المجالات السياسية والاقتصادية ويتم هذا المقياس عن طريق رصد حصة " النساء " من مقاعد البرلمان والمناصب التشريعية والمناصب الإدارية والرسمية العليا واعداد النساء في المهن الحرة ويمكن قياس تمكين المرأة من خلال مقياس خاص . GIM (الناجي ،2019 :5).

3- أهم المرتكزات الأساسية لبرامج دعم وتمكين المرأة

تأكد مفهوم تمكين المرأة من خلال السياسات والاستراتيجيات التي اقرتها المؤتمرات العالمية تحت اشراف مباشر من قبل الأمم المتحدة ، مستندة الى برنامجها الموحد عام 1954 ، واعلانها الذي يدعو الى المساواة مع مراعاة عدم التمييز في النوع الاجتماعي ، وعليه أحدثت هـذه " المنظمة الدولية " (لجنة مركز المرأة) ، وهي لجنة مؤلفة من خمس عشرة دولـة ، مهمتها الدفاع عـن حقوق المرأة ومعالجة قضاياها ، وقـد وصل عدد أعضاء هذه اللجنة عام 1991 الى (54) عضوا ، وتـم التأكيد على العديد من الاتفاقيات بهذه الخصوص والصدد كما يلي : (رغدة ،2019 :5-7):

1.اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة عام 1952 .

2.اتفاقية الحقوق الجنسية للمرأة المتزوجة عام 1957.

3.اتفاقية حول الموافقة على الزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل الزواج عام 1962 .

4. بيان إزالة التمييز ضد النساء عام 1967 .

5.أجازت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1975 ، اتفاقية إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

كما حددت الأمم المتحدة عام 1975 " العام الدولي للمرأة " ، ورعت العديد من المؤتمرات أهمها (شرف الدين،2003 :6-8):

1- المؤتمر العالمي الأول للمرأة (المكسيك) عام 1975 .

2- المؤتمر العالمي الثاني للمرأة (كوبنهاكن) 1980

3- مؤتمر المرأة الثالث نيروبي 1985 .

4- المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية / كوبنهاجن ، 1995 .

المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة أكدت على ضرورة تمكين المرأة والمشاركة في الحياة العامة وفي مجال التنمية والقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، وصولا الى تحديد الإجراءات والسياسات والبرامج الخاصة للنهوض بواقع المرأة في المجتمعات المختلفة .

وعليه يضاف الى دعم المجتمع الدولي لحقوق المرأة بالدرجة الأولى مجموعة من أهـــم المرتكزات الأساسية لبرامج دعم وتمكين المرأة في أي مجتمع كما يلي (رغدة ،2019: 7) :

1- احداث تغيرات جوهرية في المكانة التقليدية للمرأة وفي وعيها لذاتها وهذا العمل ليس مجرد مسألة تتصل بالعدالة الاجتماعية بل هو برنامج عمل لبناء مجتمع متقدم وعادل وقابل للاستمرار .

2- تكفل المساهمة الفاعلة للمرأة بالتنمية عن طريق المشاركة المتكافئة والتمثيل المنصف لها في جميع المستويات العملية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وقانونيا .

3- اتخاذ التدابير المناسبة لتحسين قدرة المرأة على العمل خارج الأعمال التقليدية وتحقيق الاعتماد على الذات اقتصاديا من خلال صياغة وتنفيذ تشريعات سوق العمل المنصفة للمرأة .

4- الاعتراف ببطالة المرأة والتعامل معهن انطلاقا من ادراك أن دخلها يمثل حتمية لبقاء الأسرة وتنميتها في ظل تطور وصعوبة الحياة الاقتصادية التي يتطلب معها مساندة المرأة للرجل في تحمل أعباء السكن والمعيشة ، وحق المرأة في الحصول على القروض الميسرة وبناء عملها الإنتاجي الخاص .

5- رصد وتمويل البرامج الخاص لتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة وضمان مشاركة فاعلة في القطاعين العام والخاص وتحسين وضع المرأة وتمكينها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وقانونيا وتوفير الخدمات الاستشارية لبناء القدرات البشرية والمؤسسية للآليات الوطنية المعنية بالمرأة والمنظمات غير الحكومية .

6- الدعوة الى اتباع نهج يقوم على الحق في التنمية لتمكين المرأة والنهوض بها من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضدها ، وتقليص الاختلالات بين الجنسين ، وادماج منظور النوع الاجتماعي في سياسات وبرامج ومشاريع تنموية كأداة لتحقيق المساواة بين الجنسين .

ثانيا:- واقع وتحديات ومكانة المرأة في المجتمع العراقي

ان رفع واقع المرأة في الحياة العامة وتجاوز التحديات التي تقلل من مشاركتها في هذه الحياة له دور مهما لتحقيق التنمية المستدامة وتعد المشاركة شأن حيوي يساهم في تحقيق بناء منظومة اقتصادية قوية وإقامة مجتمع اكثر استقرار وعدلا والدفع بمشاركة المرأة في قطاعات الأعمال التي تساهم في دور إيجابي في تعزيز الاقتصاد الوطني.

1- واقع ومكانة المرأة في العراق .

ان مكانة المرأة متميزة عبر التاريخ ومراحل التطور الإنساني، اذ ان اقدم المجتمعات البشرية كانت الآلهة " ربات لا ارباب " ، وطبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة هي المشاركة والتعاون ، شاركته في الصيد وجمع الثمار والزراعة، ولا تختلف المرأة في حضارة وادي الرافدين عن البشرية والحضارات الإنسانية .وعلى أساس ان تمكين المرأة باعتبارها الركيزة الأساسية لبناء الثروة البشرية تمحورت الجهود للنهوض بواقعها في العراق ، علما ان هناك 50.2 % من اجمالي الفئة المنتجة يقع على عاتق النساء في سن العمل فيما الواقع يؤشر دور محدود للمرأة اقتصاديا، اذ ان نسبة التعيين للذكور اكبر من الأثاث لاسيما بعد عام 2003 (73% للذكور ، 17% للإناث) وقد يرجع ذلك الى (وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي ،2009 :44):

1- الواقع الأمني المتردي واحداث الإرهاب والوضع غير المستقر في البلاد .

2- طبيعة سياسات التشغيل المطبقة في العراق .

3- تبني سياسة الباب المفتوح للتعيين في وزارتي الدفاع والداخلية .

4- استمرار حالة الركود في النشاط الاقتصادي والانتاجي .

5 – هامشية القطاع الخاص وموقف المجتمع من العادات والتقاليد التي لا تسمح لمنافسة المرأة في العمل في هذا القطاع .

وعلى أساس ما تقدم نلحظ ان السوق في العراق سوق ذكوري في بعض السنوات وصلت فيه نسبة التعيين للذكور 93% من قوة العمل للفئة (25– 34) ، على الرغم من ارتفاع نسبة النساء في سن العمل 50.2% مقارنة بالرجال 49.8% ، علما ان المرأة في الريف اكثر عملا بالزراعة منها فـي المدينة التي تفضل العمل في القطاع العـام علـى حساب القطاع الخاص بنسبة (60% في القطاع الحكومي ، 36% للرجال) ، بينما ينخفض معدل مشاركتها في القطاع الخاص (39% مقابل 62% للرجال) ،علما ان بطالة الاناث مرتفعة تصل بحدود 20.7% مقارنة بمعدلات بطالة الذكور التي تصل الى 9.2% ، وهذا الاختلاف تجسد في كل من الحضر والريف اذ سجلت بطالة الاناث في الحضر(28.9% مقابل 8.1%) في الريف (المهدواي واخرون ،2013 : 96–98).

أما دور ومكانة المرأة سياسيا لاسيما بعد عام 2003 ، اذ استطاعـــت ان تفرض وجودها بقوة ساعدها في ذلك مواد الدستور العراقي 2005 حيث نصت المادة 20 (أن من حق المواطنين " رجالاً ونساءً " المشاركة في الشؤون العامة ، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح)، وحق المرأة بنسبة تمثيل 25% من مقاعد البرلمان العراقي ، مـــــع انخفاض فـــي نسبـــــة مشاركة المرأة فـــــي مجالس المحافظات ويعود ذلك الى الخوف مـــــن استهداف المرشحات وضعف الوعي السياسي لـــدى المرأة بضرورة انتخاب مثيلاتها في صنع القـــرار(www.marafea.org). والجدول (1) يبين تطور نسب مشاركة المرأة في الحياة السياسية من الناحية العددية .

جدول (1) تطور نسب مشاركة المرأة في الحياة السياسية من الناحية العددية

ت	المجلس التشريعي	العام	عدد المقاعد الكلية	عدد الاناث	النسبة المئوية
1	مجلس الحكم	2003	25	3	12
2	المؤتمر الوطني العراقي	2004	100	25	25
3	الجمعية الوطنية المنتخبة	2005/01/30	275	87	32
4	مجلس النواب المنتخب	2005/12/15	275	73	27

المصدر : أنور إسماعيل خليل ، الوضع السياسي للمرأة العراقية في اطار الكوتا بعد عام 2003 ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، مركز دراسات المرأة 2020 ، ص 25 .

من الجدول ومن خلال المقارنة بالأرقام نلاحظ التطور الكبير في نسبة مشاركة المرأة العراقية في العملية السياسية ولتحليل هذه الفروقات في الأرقام والنسب قبل وبعد يؤكد ان هناك تزايد النسب بسبب الكوتا ونظام الحصة النسائية في البرلمان والذي اقره قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004 والدستور العراقي لعام 2005 وكان هذا النظام من أولى المطالب الذي نادت به الناشطات في الحركة النسائية في العراق وجوب ضمان نسبة لا تكون اقل من 25% في مجلس النواب ومجالس المحافظات على الرغم من اعتراض البعض على هذه النسبة لان المرأة العراقية تمثل 50% من حجم السكان في المجتمع العراقي ، بالتالي هذه النسبة لا تعبر عن طموح النساء العراقيات بشكل عام فضلا عن حجم التحديات التي تواجهها المرأة المرشحة ودخول المعترك السياسي والانتخابي والبرلماني واغلب الترشيحات جاءت للأغراض الدعائية لا عن فعل حقيقية ودور فاعل يمكن ان تقوم به المرأة في الحياة السياسية علما الكثير من المرشحات لا يمتلكن المؤهلات الحقيقية للحياة السياسية والاقتصادية

لان الاختيار شخصي حزبي لا علمي وموضوعي وقدرة المرأة المتمكنة من عملها وواجبها المهني . والجدول (2) يمثل مدى القصور في اختيار الكادر البرلماني النسوي في اللجان البرلمانية من خلال النسب وعدم الحضور في هذه اللجان .

جدول (2) مدى القصور في اختيار الكادر البرلماني النسوي في اللجان البرلمانية

اللجان	عدد الأعضاء	عدد الكادر النسوي البرلماني في اللجنة
لجنة الامن والدفاع	15	لا وجود للمرأة في اللجنة
لجنة النفط والغاز	9	لا وجود للمرأة في اللجنة
اللجنة القانونية	13	لا وجود للمرأة في اللجنة
اللجنة المالية	7	امرأة واحدة فقط
لجنة العلاقات الخارجية	15	امرأتان فقط
لجنة الاقتصاد والاستثمار والاعمار	12	امرأتان فقط
لجنة الصحة والبيئة	12	اربع نساء
لجنة مؤسسات المجتمع المدني	7	ثلاث نساء
لجنة التربية والتعليم	15	سبع نساء
لجنة المرأة والاسرة والطفولة	7	سبع أعضاء

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية ، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء ، بغداد ، 2007 .

تجدر الإشارة الى اقتصار مشاركة المرأة في بعض اللجان دون غيرها ودون امتدادها الى الهيئات الأخرى هيئة الرئاسة ورئاسة الوزراء مع ان هذه النسب بدأت تتراجع بعد ثاني انتخابات اذ تراجعت من 33% الى حدود 27% فضلا عن ذلك المشاركة ضعيفة وقد تكون معدومة في اللجان الأخرى مثل الجمعية الوطنية المؤقتة التي اختصت بصياغة وكتابة الدستور اذ تم تعيين تسعة نساء فقط في هذه اللجنة التي ضمت خمسة وخمسون عضوا وغيرها من الأمثلة الشاهدة على هذا القصور كما في اللجان الأكثر أهمية وسيادية وحساسة.

واستنادا الى ما سبق من قول يعطي البعض أسباب لهذا القصور وهذا الفشل في رئاسة المرأة لعدد من لجان البرلمان والهيئات الأخرى ويعود ذلك الى ذات المرأة وشخصيتها فضلا عن انعكاس ذلك المجتمع الذكوري العراقي وفرض الشخصية الذكورية على المرأة بالرغم من ان الواقع البرلماني يؤكد على ان النساء يشكلن داخل البرلمان ثاني اكبر كتلة ومع ذلك انهن لم يشكلن أي جماعة ضغط او كتلة ذات توجه نحو تحقيق حلول لواقع المرأة وإيجاد المخارج الدستورية والقانونية لحل المعوقات والصعوبات التي تواجه هذا الواقع المتعثر في ظل خطط واستراتيجيات لتحقيق إنجازات تخدم واقع المرأة نحو الأفضل . والحقيقة واقع الحال يؤشر قصور في السعي نحو إيجاد أرضية مشتركة من الأوليات التي تخص المرأة وخاصة تحت قبة البرلمان وبالرغم من التكتلات الكبيرة الموجود في البرلمان نجد ضعف المشاركة النسوية ، وبذلك يمكن القول ان طبيعة مشاركة وتأثير المرأة العراقية وبالخصوص في اطار السلطة التشريعية لم تكن بالمستوى الذي يكافا عدد الأصوات التي حصلت عليها بل عبر عن ضعف في هذا التمثيل ولم تتمكن في بعض المحافظات من الحفاظ حتى على النسبة المقررة لها في الكوتا (ياسين،2011 :182).

2- تحديات تواجه دور ومكانة المرأة في العراق.

1. واقع تعليم المرأة في العراق : عادات وتقاليد متناغمة مع طبيعة المجتمع العراقي مع تخلف البيئة المدرسية وارتفاع تكاليفها في بعض المناطق الريفية والنائية يحمل الاسرة أعباء مادية مؤدية الى قلة التحاق الاناث في المدارس ، إضافة الى ظروف الحصار والحروب وما ترشح بعد عام 2003 من ظروف سياسية وانتشار العنف والإرهاب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ، كل ذلك أدى الى ارتفاع معدلات الأمية وعدم الالتحاق بالمدارس في مراحلها المتنوعة وقد انعكس على معدلات امية النساء بحدود 19.% الى حدود 28 % للنساء مقارنة بالرجال 13% (المهداوي واخرون ،مصدر سابق :103). تتيح القوانين والتعليمات في التعليم العالي في العراق فرص متكافئة للإناث والذكور للتسجيل في الدراسات الأولية والعليا علما ان النسبة الأخيرة في عام 2022 بحدود (44%) من مجموع الطلبة الكلي تم قبولهم في الجامعات الحكومية مع نسبة انخفاض في الدراسة المسائية في اغلب الجامعات الحكومية العراقية علما ان اغلب الرغبة للطالبات يذهب الى التخصصات الإنسانية

والتربوية وزيادة نسبة الاناث عن الذكور في كليات المجموعة الطبية والعلوم الصرفة ، امـــــا نسبة الاناث في مرحلة الدراسات العليا بحدود(38%) من العدد الكلي للطلبة في هذه المرحلة فيما انخفضت في مرحلة الدكتوراه(29%) ، اما عدد العميدات في الكليات الحكومية بحدود 24 في منصب عميد كلية في المجموع الكلي 341 عميد وتم تكليف اثنين بمنصب مساعد رئيس جامعة للشؤون العلمية من مجموع 48 مساعد رئيس جامعة ولا توجد اناث بمناصب اعلى من ذلك (عواد ،2021 :43).

2. على الرغم من ان المرأة تمثل 50% من اجمالي السكان النشطين اقتصاديا وان الاناث الشابات يشكلن 28% من اجمالي الشباب في الفئة العمرية (15- 29) سنة لكن الواقع يؤشر تراجعا في دور المرأة في عملية التنمية وضعف مساهمتها في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

3. ضعف برامج تطوير واقع المرأة وتنمية قدراتها كمواطنة لتوسيع طاقاتها الإبداعية وتوسيع فرص مشاركتها وخياراتها ، كما ان هناك نقصا واضحا في الاهتمام بالاستراتيجيات الوطنية للنهوض بالمرأة العراقية منها استراتيجية الفقر وما يتصل بتقليص فقر النساء ، فلا برامج واضحة للاهتمام بالنساء الفقيرات من خلال انشاء مشروعات صغيرة ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية بشروط ميسرة وبضمانات حكومية لاسيما في المناطق الفقيرة .

4. ضعف القوانين والتشريعات المناصرة لتطلعات المرأة وحقوقها في العمل والمشاركة في القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، بما يحقق لها الحق في العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وادماجها في أولويات خطط وبرامج التنمية المستدامة ، فالمشاركة قد تعرضها الى منظومة الأعراف والتقاليد وتشويه السمعة عن خروجها للعمل في قطاعات السياسة والاقتصاد والثقافة .

5. تحدي المجتمع الذكوري يتبنى حاضنات الاعمال التكنولوجية القيادة فيها الى الرجال ، وخلق مجتمع سيدات الاعمال معتمد على أسس اقتصادية وظروف عمل سليمة تعطي للمرأة حقها في العمل بالقطاع الخاص فيه صعوبة يمكن ان تخفف من خلال برامج الدعم الحكومي للمرأة ونشاطاتها الخاصة والدعم المصرفي لتطويع قطاع خاص يـــرى في المرأة شريك مناسب يمكن ان تساهم في عملية التنمية وتوفيـر فرص العمل ، عمل ان النساء يشكل وجودها في الشركات الصغيرة والمتوسطة فـــي العراق(2%)

ومساهمتها في غرف التجارة واتحاد الصناعات لا يتجاوز(3%) (رحيم ،2016 23:).

6.العامل الأمني وتدهوره من أهم المعوقات التي تؤثر على عملية تمكين المرأة لان هذا العامل له تأثيرات على جوانب كثيرة في الحياة وهي تتدخل مع المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

ثالثا:- تمكين المرأة في العراق.... برامج مقترحة

في ظل الاهتمامات الدولية والمحلية يعد تمكين المرأة وسبل النهوض بحقوقها من ابرز المواضيع التي تهم المفكرين والباحثين واخذت قضايا التمكين دور أوسع لتكتسب مفاهيم أكثر من خلال توسيع الخيارات في التعليم والصحة والمشاركة المجتمعية والسياسية معززة بالتشريعات والسياسات وبرامج التمكين المختلفة التي تحقق الهدف المرجو منها وعليه وضع مقترحات لبرامج ضرورة حتمية للنهوض بواقع المرأة في العراق .

أولا: الاتفاقيات الدولية والتشريعات والقوانين العراقية الخاصة بالمرأة في اطار مساعي الحكومة العراقية من اجل تمكين المرأة دخل العراق في عدد من الاتفاقيات الدولية بعد 2003 وكما يلي (وزارة التخطيط ،قسم الاحصاءات التنمية المستدامة ،2018 12:):

1.اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

2.العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

3.اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري .

4.العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

5.اتفاقيات منظمة العمل الدولية .

6. اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي 1962) لتحقيق الركن الأساس في تطوير المرأة وادماج النوع الاجتماعي في سياسة

الدولة العراقية . ومن أهم التشريعات المتعلقة بحقوق الأنسان والمرأة التي صدرت عن مجلس النواب العراقي كما يلي (وزارة التخطيط ،قسم الاحصاءات التنمية المستدامة ،2018: 13):

1. قانون الغاء تحفظ جمهورية العراق على المادة 9 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الوارد في القانون رقم 66 عام 1986 .
2. قانون محو الأمية 2011 .
3. قانون مكافحة الاتجار بالبشر 2012 .
4. قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة 2013 .
5. قانون تعديل قانون الرعاية الاجتماعية 2013 .
6. قانون الحماية الاجتماعية 2014 .
7. بيان تشكيل محكمة تحقيق متخصصة بالنظر بقضايا العنف الأسري 2015 .

ثانيا: متطلبات النهوض بواقع المرأة في العراق .

ان الوصول الى اهداف التمكين يستلزم مشاركة المرأة في الحياة العامة للمجتمع عن طريق توفير الدعم والوسائل الثقافية والتعليمية والمادية والقانونية وإتاحة المزيد من الموارد لتحقيق وتنفيذ برامج التمكين للمرأة من اجل ان تتحسن الإنتاجية وتزداد القدرة على المشاركة في القرار وكما يلي (اسماعيل ،2016: 12-18):

1. تمكين المرأة هو احد محاور الاستراتيجية الوطنية للنهوض بواقع المرأة ، فالتمكين لا يأتي الا بتطوير وتأهيل المرأة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتهيئة الحماية القانونية لها وتوفير سبل التوفيق بين مسؤولياتها في الأسرة والعمل وتحفيزها على المبادرة لتعزيز دورها كشريك في الكثير من قطاعات الاقتصاد الوطني .

2. تمكين المرأة علميا ومعرفيا من خلال خفض نسب تسرب الفتيات من المدارس ورفع معدلات الالتحاق بالتعليم ، واعتماد سياسة محفزة لتعليم الاناث والنساء ومحو اميتهن من خلال الإعلان عن حوافز مالية لتشجيعهن .
3. تمكين المرأة اقتصاديا من خلال تحسين مشاركة المرأة في سوق العمل والتحاقها بالقطاع الخاص ، وتوفير الضمانات للعمل في هذا القطاع مع تفعيل قانون الرواتب التقاعدية للعاملين في القطاع الخاص ،وتعزيز دور المرأة في عملية البناء والتنمية تجسيدا لمبدأ تكافؤ الفرص وتبني برامج تدريبية لتنمية قدرات النساء في العراق .
4. تشجيع الصناعات التقليدية كفرص عمل ناجحة للنساء في تقديم الحوافز المشجعة لهن ودعمهن ماديا ومهنيا وتسويقيا وتبني سياسة افتراضية صديقة للمرأة وبضمانات ميسرة من اجل تيسير وصول المرأة الى الموارد المالية .

ثالثا : البرامج المقترحة لتمكين المرأة العراقية

لاشك ان عدم تجاوز التحديات والافتقار الى البرامج الحقيقية لتمكين المرأة سيقلل من إمكانية قيام المجتمع العراقي ببناء مسارات النمو الاقتصادي مع التنمية الاجتماعية لذلك وضع مقترحات لردم الفجوة بين الجنسين في عالم العمل والمشاركة في القرار والحياة العامة أهمية تنسجم مع الأهداف الدولية لتمكين النساء والفتيات بحدود 2030 وكما يلي :

1. يجب ان تكون برنامج تمكين المرأة أولوية في البرنامج الحكومي لأي حكومة في مطالبة المرأة بحقوقها ، ولا يتم ذلك الا بتصحيح الصورة السائدة عـــن المرأة في المجتمع عـــن طريق تقديم المناهج الدراسية والبرامج التلفزيونية والدراما المحلية التي عليها مسؤولية اظهار المرأة بالمظهر اللائق والتجارب النسوية الناجحة فـــي المجتمع ، وتغيير الصورة النمطية في مناهج التعليم وإدخال مفاهيم النوع الاجتماعي

في مناهج التعليم كافة ، وتحسين نوعية الانفاق الحكومي على التعليم لاسيما التعليم الأساسي وبشكل خاص للفتيات ، وهذا يستدعي التدخل الموجه في مجالات التنمية البشرية كالتعليم الأساسي والخدمات الصحية وتعزيز القدرات لاسيما قدرات المرأة ، اذ ان التعليم واكتساب المهارات والكفاءات يعطي مستقبل افضل للنساء والأسرة ووفقا للشراكة العالمية من اجل التعليم التابعة للبنك الدولي ، يمكن ان تؤدي سنة إضافية من التعليم للنساء الى زيادة الدخل بنسبة 20% والعائد على الاستثمار من تعليم المرأة مرتفع للغاية ، ويمكن ان تسهل الخدمات المالية مثل المدفوعات والادخار والقروض والتسهيلات الائتمانية على دفع المصروفات المدرسية والخدمات الأساسية الأخرى .

2. قانون خاص لإقراض النساء وتوفير القروض الميسرة لتمكينهن من انشاء مشاريهن الخاصة ، وتوسيع الفرص والتسهيلات الائتمانية وزيادة مبالغ القروض في اطار خطة وطنية لتشجيع المبادرات النسوية وتأسيس بنك اقراض النساء ، وتشجيع المرأة العراقية على انشاء مشروعها الخاص .
3. لابد للمرأة الادماج في الاقتصاد الرقمي ، وحتى يتسنى للمرأة الاستفادة من الفرص الاقتصادية ، ينبغي أن تكون قادرة ومتمكنة من القيام بصرف وتحصيل المبالغ المالية ويدعمها في ذلك البرامج الحكومية التي تمكنها من الاستفادة في المشاركة بالاقتصاد الرقمي من خلال (وجود حساب وهاتف وشبكة صرف وايداع لاسيما ان مجتمع الشمول المالي يتجه نحو التركيز على الفجوة بين الجنسين في الحسابات والدراسات تؤكد امتلاك النساء للهاتف بنسبة 8% عن الرجال ويقل احتمال امتلاكهن لهاتف ذكي بنسبة 20% وهذه الهواتف هي البوابة الرئيسة للأنترنيت للقيام بالإعمال التجارية (حامد،2021 :12).

4. في أي خطة للتعيين الحكومي لابد من إعطاء حصة للتعيينات للنوع الاجتماعي لاسيما ان المرأة له وزنا كبيرا من نسبة السكان ، واعداد خطة للتشغيل الوطنية على أساس قاعدة الاحتياجات الفعلية او التخصص المهني والعلمي ومن خلال المنافسة الموضوعية ، وتبني سياسة تشجيعية تستهدف الانتقال بالنساء الأرامل والمطلقات من اعتمادهن على الدعم الرعائي الى الدعم الإنتاجي سعيا لتعزيز مشاركتهن الاقتصادية ، وعدم نسيان النساء الفقيرات من خلال تبني وتكفل حسن تطبيق نظام شبكة الحماية الاجتماعية للفئات التي تقع تحت خط الفقر.
5. اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ، وتعديل القوانين والتشريعات التي تعزز قيم المساواة والمشاركة وتحد من قيم التمييز ، وتضمين برامج حقوق الانسان كثقافة مضادة للتمييز السائد ، والعمل على الغاء القوانين التي تشكل تمييزا ضد المرأة ، وضرورة توعية المرأة بالقوانين والتشريعات التي يسعى نحو توظيف حقوقها الاجتماعية والاقتصادية مثل حقها في تملك الأراضي الزراعية وحق الإرث وحق التعليم والصحة والمساواة بينها وبين الرجل وكذلك توعيتها بحقوقها في قضايا الزواج والطلاق .
6. توسيع برامج التدريب والتمكين للنساء في شتى الاختصاصات والمجالات المدرة للدخل والمنسجمة مع احتياجات وتطورات الاقتصاد الوطني ، مع برامج لتأهيل وتدريب النساء ولاسيما الأرامل ومعيلات الأسر بشأن إقامة مشاريع صغيرة وسريعة المردود وتوعيتها بشأن ترشيد الاستهلاك في المنزل (معمل خياطة ، معمل نسيج ، مهن يدوية) وضمن نطاق القطاع الخاص .
7. ضمان تكافؤ الفرص للمرأة العراقية في التعليم بجميع مستوياته ورصد حكومي لظواهر التسرب والرسوب وعلاقتها بالفقر والتفكك الأسري ، والمعالجة من خلال

برامج الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة والارامل والمطلقات والبنات الساكنات في الريف مع بناء مدارس صغيرة .

8. احرصوا على دعوة النساء للمشاركة في النقاش اذ ان الدراسات تشير الى ان الرجال يحصلون على نسبة 75% من الحديث في اجتماعات العمل ، ولتحقيق اقصى درجة من الفعالية لابد من التواصل مع زميلات قبل الاجتماعات وأخبروهم أنكم مهتمون بسماع أفكارهن وآراهن عن موضوع معين لذلك ستشعرون بأن هذا سيكون مفيدا للعمل (www.noonpost.com).

9. علاوة على ذلك تفعيل عدة مسارات من اجل زيادة فاعلية المرأة في الدولة من خلال توسيع نشاط منظمات المجتمع المدني ، والتخطيط الحكومي لتمكين المرأة ، والحد من سياسة تهميش المرأة واطلاق الحرية الرأي العام ، وتمكين المرأة في السلطة التشريعية .

الاستنتاجات:

1. المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وفكريا دور محدود، الا ان عام 2003 وما بعده ظهرت المطالبات الواسعة من قبل النساء في العراق بإعطائهن حقوقهن، بالرغم من كل التحديات التي تواجه هذه المطالبات هناك دعوات باتجاه تحرير المرأة العراقية من القيم والتقاليد البالية والقوانين الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.
2. حقيقة الأمر هو ان المرأة لا تتقاسم على قدم المساواة الفرص والفوائد والمسؤوليات المتعلقة بالمواطنة والتنمية في كل مجالات الحياة العامة، بالتالي التنمية المستدامة لأي بلد يتطلب المشاركة القصوى للمرأة الى جانب الرجل في جميع المجالات .
3. واقع المرأة العراقية وفق البيانات يشير الى ان المرأة ما زالت في مستوى متدني من التمكين والمؤشرات التي تعكس عملية مساهمتها في اتخاذ القرارات والمشاركة السياسية والاقتصادية ، وهذا يعود الى قناعة المرأة نفسها بانها الرجل أولا ومن ثم المرأة ، وقد يأتي ذلك من قناعة مترسخة في المجتمع وضعف لدى المرأة بحقوقها وحرية اتخاذ القرار منذ الصغر ومنذ مرحلة المراهقة اذ توجد قناعة تامة بأن قرارها يجب ان يكون بيد غيرها ، وهذا السلوك في رأي المرأة سلوك طبيعي بحقها .

التوصيات :

1. في المعالجة " ما دام العراق يأخذ بمسار التحول الى اقتصاد السوق عليه ان يعالج ابرز كلف التحول الاجتماعية والمثبتة على أساس التميز الجندري في منح الأجور لحصول المرأة على حقوقها على العمل اللائق لزيادة انتاجيتها لتكون شريكا فاعلا في دعم التنمية وتجاوز كلف التحول الى اقتصاد السوق ، وتفعيل واتخاذ بعض الإجراءات المناسبة لتصحيح الواقع الثقافي والاجتماعي تجاه المرأة ودورها في المجتمع .
2. توليد بيئة تمكينية تحقق التغيير والتأهيل والتفعيل والمشاركة للمرأة العراقية بما يضمن توسيع خياراتها وتلبية حقوقها المدنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق أمنها الإنساني يضمن مشاركتها الاقتصادية، ووضع برامج تدريبية خاصة تشجع على دور المرأة وكسب الثقة لديها وتمكينها من المشاركة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .
3. ضرورة أسهام المرأة اسهاما فاعلا عن طريق زيادة قدراتها وممارسة أدوار تنموية سواء من حيث المشاركة في خطط التنمية او المشاركة في إقامة المشروعات التنموية ، فضلا عن إعطائها دور اكبر وزيادة نسبة مساهمتها في الوزرات العامة وليس اقتصاد دورها على الوزرات الخدمية وإتاحة الفرصة لها في رئاسة الوزراء التنفيذين .
4. تفعيل القوانين والتشريعات الوطنية التي تعطي دورا مهما للمرأة وتشجيع مكانتها في المجتمع من أجل حصولها على فرصة مشاركة المرأة الرجل في أداب الواجبات والحقوق ، واتخاذ بعض الإجراءات والأساليب التي تشجع على تولي المرأة الوظائف الإدارية العليا والخروج من دورها التقليدي فضلا عن ذلك دخولها في مجالات العمل كافة ودمجها بسوق العمل .

المصادر :

1. فهيمة كريم المشهداني ، (2012)،سياسات تمكين المرأة ، البرامج والمعوقات ، رؤية اجتماعية مجلة العلوم التربوية والنفسية ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، العراق ، العدد 88 .
2. د. لطيف كامل كليوي و زينب علي مظلوم ،(2020) التحليل جغرافي سياسي لمحددات تمكين المرأة في العراق ، مجلة مدارات ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، العدد الخاص بالمؤتمرات ، العراق .
3. د. وفاء المهداوي ، والباحثة زهراء محمد حسن ،(2013)، التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الحادية عشرة ، العدد الثامن والثلاثون ، جامعة المستنصرية ، بغداد . العراق .
4. تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في العراق (2012)، التمكين الاقتصادي ، دمج المرأة في الاقتصاد العراقي .
5. هواري سكينة ،(2007)، تمكين المرأة العربية ، مركز دراسات المرأة العربية للتدريب والبحوث ، تونس .
6. جلال حلمي إسماعيل ،(2006)، رؤية مستقبلية للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة القاهرة ، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة ، القاهرة .
7. مصطفى الناجي ،(2019)التمكين السياسي للمرأة (مفاهيم ومعوقات ومزايا) ، مجلس النواب ، الدورة النيابية الرابعة ، السنة التشريعية الأولى ، الفصل التشريعي الأول ، بغداد
8. أحمد رغدة ،(2019) ، تطور دور المرأة في البلدان العربية ، سلسلة كتب برنامج التنمية الثقافية ، منظمة الأمم المتحدة .
9. فهمية شرف الدين ، (2003) العنف ضد المرأة ، ، مركز الدراسات أمان ، لبنان ،
10. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء (2009)، إحصاءات المرأة والرجل ، قضايا واحصاءات .

11. ثائر كاظم رحيم ، (2016) ،معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي – دراسة ميدانية في جامعة القادسية ، مجلة جامعة بابل / العلوم الإنسانية / المجلد 24 ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، العراق .

12.د ياسين،عدنان ،(2011) ،المجتمع العراقي وديناميات التغير ،بيت الحكمة ، بغداد ، العراق .

13.محمد حامد ،(2021) المرأة والتمويل ، تدعيم التمكين الاقتصادي للمرأة ، مركز بوابة ، بغداد ، دار الفكر العربي ، بغداد ، العراق .

14. .د عواد.منى جلال ،(2021)،افاق تمكين المراة في العراق بعد عام 2003 ،مجلة دراسات دولية ،العدد 84 ، مجلد 20 ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العراق .

15.هادي علي عزيز ، وجهات نظر في نسبة تمثيل المرأة في مجالس المحافظات ، وثيقة الكترونية متوافرة على الموقع www.marafea.org. 2018 -18-5 ،

16. هزار نجار ، أفكار لتمكين المرأة دون الانضمام الى جمعيات أو حركات رسمية ، موقع مجتمع ، نشر بتاريخ 2021/3/17 . www.noonpost.com.

17 وزارة التخطيط العراقية ، قسم إحصاءات التنمية البشرية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير التنمية المستدامة نحو تمكين افضل للنساء والفتيات ، بغداد العراق ، 2019 .

18. خليل، أنور إسماعيل (2020)، الوضع السياسي للمرأة العراقية في اطار الكوتا بعد عام 2003 ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، مركز دراسات المرأة .